ثلاثون عاما

صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799, London NW2 9PL
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 371 ديسمبر 2013 م، محرم/ صفر 1435 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

التقرير البرلماني البريطاني صفعة للخليفيين

الحقيقة لا يمكن اخفاؤها طويلا والنفاق سرعان ما ينكشف، وعلى الباغي تدور الدوائر. فحين يقول البرلمان البريطاني ان المشاكل في البحرين انما هي من صنع الحكومة، فان ذلك يعني فشل كافة اساليب التشويش والتزييف والتضليل وشراء الضمائر والاقلام، وان الحقيقة لا يمكن اخفاؤها بالمال النفطي. كما ان ذلك يؤكد صدق مقولة ان الشهداء لا يموتون وان دماءهم تطارد جلاديهم. جاء التقرير مخالفا لما يريده الخليفيون، وفشلت بذلك كافة جهودهم لحرف الحقيقة وتضليل العالم. واتضح خواء المشروع الدبلوماسي الذي ينفذه وزير خارجيتهم الذي انفق الملايين من اجل شراء المواقف وتجنيد المرتزقة لعرض صورة اخرى مخالفة للواقع. وفشل سفراؤه وموظفو اوكار الفساد الخليفي في العاصمة البريطانية. هذا التقرير كان بمثابة الحجر الذي ألقم به الخليفيون وابواق دعايتهم ومرتزقتهم. فبريطانيا التي دعمت العصابة الخليفية سياسيا وعسكريا وامنيا اصبحت مطالبة باعطائها مهلة بضعة شهور، فاذا لم تنفذ تلك العصابة توصيات بسيوني فعليها تصنيف هذه العصابة ضمن الدول "المقلقة" على صعيد حقوق الانسان. وهكذا تتوالى التقارير الدولية لمحاصرة الحكم الخليفي ومنعه تدريجيا من غرز مخالبه في اجساد الابرياء. فهو يعلم ان تنفيذ تلك التوصيات ومعها ما صدر عن مجلس حقوق الانسان وعن الاتحاد الاوروبي، يعني نزع اسلحته التي حارب الشعب بها طويلا، والتي اعانته على استهداف المعارضين بأشرس الوسائل واقذر الاساليب. ويعلم ايضا ان فقد تلك الاسلحة يعني سقوطه المحتوم، لان الشعب عندئذ سيواصل الاحتجاجات والتظاهرات والعصيان المدني بدون خوف من قوى القتل والتعذيب والبلطجة. أيا كانت نوايا الحكم الخليفي الجائر، فقد فشل في اقناع العالم بحكمة سياساته او استقامة نظامه او عدالة احكامه. فبعد عامين على صدور تقرير بسيوني، هناك ما يشبه الاجماع على ان الخليفيين فشلوا في تنفيذ توصياته، الامر الذي ادى الى مزيد من الاحتقان الامني واتساع الفجوة النفسية والسياسية بين شعب البحرين ونظام الحكم. ثم جاءت التوصيات الاخرى من جهات متعددة من بينها منظمات دولية حقوقية خصوصا مجلس حقوق الانسان، والبرلمان الاوروبي الذي اصدر حزمة من التوصيات التي يجد الحكم الخليفي نفسه عاجزا عن تطبيق الجانب المهم منها. فاذا اراد ان يتخلى عن سياسة الافلات من العقاب، وهي من اهم ما تضمنته التوصيات جميعا، فسيجد نفسه مطالبا بوقف التعذيب اولا ثم محاكمة مرتكبيه، ومن بينهم مسؤولون في مناصب عليا، ومنهم كذلك نجل الملك نفسه. وبدون تطبيق التوصيات اصبح حلفاؤه محرجين امام الرأي العام الذي بذلت السعودية اموال النفط من اجل كسبه او توجيهه بما يدعمها ويدافع عن سمعتها في العواصم الغربية. شركات العلاقات العامة بدوها تسعى لتحسين الصور الكالحة للنظامين السعودي والخليفي، وهي مهمة تزداد صعوبة باستمرار القمع والانتهاكات. وقد ادرك مراقبو الوضع البحراني هشاشة موقف الخليفيين، خصوصا انهم لم يقوموا بخطوة اصلاحية واحدة منذ اندلاع الثورة ضدهم قبل ما يقرب من ثلاثة اعوام، وبقي الوضع السياسي جامدا، بانتظار انتهاء الثورة تحت وطأة القمع الخليفي الرهيب. ولكن الامر لا تسير وفق هذه السياسة التي لا تحظى بنصيب وافر من النجاح. فصمود الشعب في الميادين واستعداده لتقديم المزيد من التضحيات ثمنا للحرية التي ينشدها، ونشاط المنظمات الحقوقية الدولية في مراقبة اوضاع حقوق الانسان، كل ذلك ادى الى بقاء الخليفيين تحت حصار سياسي متواصل، ودفع شباب الثورة للاستمرار في احتجاجاتهم اليومية.

واخيرا حدث ما زلزل الارض تحت اقدام التحالف السعودي – الخليفي. فجاءت الاتفاقية بين ايران والدول الست التي تابعت ملفها النووي طوال السنوات العشر الماضية. هذه الاتفاقية تعتبر تغييرا مهما في التوازن السياسي

التتمة صفحة (8)

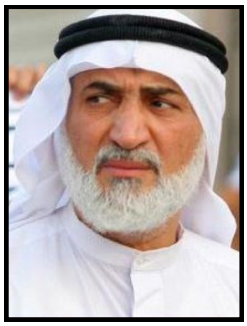

تدهورت صحة الاستاذ عبد الوهاب حسين بشكل مقلق، وصدرت نداءات وبيانات دولية تطالب بتوفير رعاية صحية مناسبة. ويعاني الاستاذ من مرض في الاعصاب ازداد سوءا في غياب العناية والتطبيب المناسب. واكدت جهات طبية دولية ان توفير تلك العناية في البحرين غير ممكن لعدم توفرها لدى الجهات الطبية، فضلا عن توفيرها في السجن الذي تعرض فيه الاستاذ عبد الوهاب وبقية الرموز لأبشع أشكال التعذيب وسوء المعاملة. وخرجت مسيرات عديدة في كافة نواحي البلاد ضد اعتقال الرموز وحرمانهم من الرعاية الصحية وزيادة التضييق عليهم.

استمرارا لسياسة استهداف النشطاء اعتقل الناشط الحقوقي حسين جواد بعد توجهه الى مركز الشرطة لتقديم بلاغ ضد جهات تابعة للعصابة الخليفية استهدفته بالتشهير والاتهام الباطل. وقررت النيابة الخليفية توقيفه 15 يوما عقابا له لدوره في ترويج اسماء الجلادين (انظر ص 2 لمزيد من التفصيل)

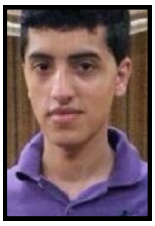

اعتقل في 25 نوفمبر السيد محمود السيد عقيل الموسوي لدى محاولته عبور جسر البحرين— السعودية. وبعد ان تعرض لتحقيق مفصل تعرض خلاله للتعذيب الوحشي نقل الى مركز التعذيب بسجن الحوض الجاف. وكان والده قد اعتقل قبل عامين وتعرض لمعاملة وحشية على ايدي الجلادين، بسبب نشاطه في الدوار

استدعت السلطات البحرينية الطفل علي عيسى، البالغ من العمر 10 سنوات، من منطقة بني جمرة للتحقيق معه، ولم يمكن معرفة اسباب الاستدعاء، ولكن المعروف ان الخليفيين يستهدفون الاطفال للتحقيق والتعذيب والترهيب بشكل منتظم.

إلى ذلك، أوقفت النيابة العامة البحرينية السيد جواد الشيخ، والد الشهيد علي الشيخ ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، على خلفية مشاركته في تظاهرات شعبية تنطلق يوميا استمرارا لثورة 14 فبراير.

وقد فقد الرجل البحريني ولده البالغ من العمر 15 عاماً، اثر تعرضه إلى اصابة مباشرة بالرأس برصاص الأمن البحريني، دون أن يحاكم مطلق الرصاص.

استمر النشطاء في شتى أنحاء العالم التعبير عن تأييدهم لحملة #أوقفوا_الشحنة. و شملت قائمة الداعمين الجدد الناشط و المدوّن المصري المعروف علاء عبد الفتاح و الكاتب و النائب السابق بجنوب أفريقيا أندرو فاينشتاين و رئيسة الجمعية الوطنية للمحامين بالولايات المتحدة الأمريكيةآزاده شهشهاني و ديفيد هارتسو من منظمة نشطاء السلام الأمريكية و ديفيد ماكنايت من نقابة يونيسون ثاني أكبر نقابة عمالية ببريطانيا و الكاتب البريطاني جورج مونبيوت. كما تظاهر النشطاء الكوريون دعما لشعب البحرين وضد شحنة مسيلات الدموع للبحرين.

هيومن رايتس ووتش
البحرين لم تنفذ التوصيات الرئيسية في تقرير بسيوني

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش: »إن حكومة البحرين لم تنفذ التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير لجنة تقصى الحقائق تقرير »بسيوني«، حيث إنها لم تقرر مساءلة المسئولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون أو تسببوا بإهمالهم في حالات القتل والتعذيب وسوء معاملة المدنيين.« وأكدت أن الحكومة لم تخفق فقط في »تخفيف كل الأحكام الصادرة بالإدانة على الأشخاص المتهمين بجرائم تتعلق بحرية التعبير السياسي «كما يوصي التقرير، ولكنها واصلت سياسة الاعتقال ومحاكمة قادة المعارضة وغيرهم ممن يمارسون هذا الحق.

وبيّنت المنظمة، بأن الغرض المفترض لتقرير »بسيوني «هو أن يتجاوز كونه مجرد تسجيل تاريخي للواقع، بل يجب أن يحمل أثر تعويضي ويفضي إلى إحداث تغيير. وأكدت أن حكومة البحرين بحاجة إلى تنفيذ توصياته، وينبغي للدول الأخرى، التي تدعم عملية الإصلاح في البحرين، أن تستخدم هذه الذكرى لدعوة السلطات البحرينية علناً إلى تنفيذ الإصلاحات. وتساءلت المنظمة، لماذا تجعل حكومة البحرين نفسها عرضة لمثل هذه الانتقادات الصارمة والمحرجة من قبل لجنة مؤلفة من مجموعة من فقهاء القانون الدولي البارزين؟ مثمنة لعاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة أنه قال موضحاً يوم صدور التقرير: »إن أية حكومة لديها الرغبة الصادقة في الإصلاح والتقدم يجب أن تعي الفائدة من النقد الموضوعي الهادف والبناء.«

صورة معبرة يبدو فيها المعتقل الشيخ زهير عاشور مستقبلا اطفاله في 13 نوفمبر. فهو لا يستطيع ملامستهم او تقبيلهم، وحتى الحديث معهم صعب جدا لسبب الحاجز الحديدي والزجاجي الفاصل بينهم. قلبه يهفو لتقبيل طفله الرضيع، ولكن العدو الخليفي حرم البحرانيين مما هو حق طبيعي للبشر. فاصبحت زيارة السجناء عبئا ومثارا للاشجان والآلام.

اعتقال أمين عام المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان بتهمة التحريض على النظام

اعتقلت العصابة الخليفية أمين عام المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان الناشط السيد حسين جواد بتهمة التحريض على كراهية النظام، فيما رأت جمعية حقوقية أنّ هذا الإجراء يخالف توصيات بسيوني بشأن حرية التعبير.

وجاء الاعتقال بعد توجه حسين جواد إلى مركز شرطة المحافظة الوسطى لتقديم شكوى بحق صحيفة بحرينية تابعة للنظام بتهمة التشهير به ونشطاء آخرين، ووصفهم بالمطلوبين عبر حملة قامت بها جهات حقوقية.

وتم نقل الناشط حسين جواد من مركز شرطة المحافظة الوسطى إلى مركز شرطة الحورة حيث تم توقيفه هناك لحين عرضه على النيابة العامة اليوم بتهمة التحريض على كراهية النظام إثر خطاب ألقاه قبل أيام.

من جهة أخرى، رأت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان أنّ اعتقال حسين جواد هو نوع من المضايقة للنشطاء والمدافعين عن العمل الحقوقي، مشيرة إلى أنّ توقيفه هو تقييد للحريات ويتنافى مع الحق في التعبير.

وطالبت الجمعية البحرينية السلطات بضرورة وقف المضايقات لمن يعبّر عن رأيه السياسي ويدافع عن حقوق الإنسان، داعية وزارة الداخلية والجهات المعنية الإفراج الفوري عن الأمين العام للمنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان حسين جواد وعن جميع معتقلي الرأي في البحرين.

تقرير تقصي الحقائق ينبغي أن يكون أكثر من مجرد تسجيل لوقائع دموية

كتبه: نيك ماجيهان نوفمبر 22, 2013

مر عامان الآن منذ نشر تقرير تاريخي يحقق في الأحداث التي جرت خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة في البحرين، في فبراير/شباط ومارس/ آذار 2011، بما في ذلك الرد العنيف من قبل قوات الأمن الذي أسفر عن مقتل العشرات. يحتوي تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، المؤلف من 593 صفحة، على إشارات عديدةللتعذيب رهن الاعتقال، واستخدام "القوة المميتة المفرطة وغير الضرورية"، و"سلوك مثير للرعب" من جانب قوات الأمن.

قد يتساءل المرء، لماذا تجعل حكومة البحرين نفسها عرضة لمثل هذه الانتقادات الصارمة والمحرجة، من قبل لجنة مؤلفة من مجموعة من فقهاء القانون الدولي البارزين؟ يحسب للملك حمد أنه قال موضحا يوم صدور التقرير، إن "أية حكومة لديها الرغبة الصادقة في الإصلاح والتقدم يجب أن تعي الفائدة من النقد الموضوعي الهادف والبناء".

غير أنه بعد مرور عامين، لم تنفذ الحكومة البحرينية التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير. لم تقرر "مساءلة المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالامخالفة للقانون أو تسببوا بإهمالهم في حالات القتل والتعذيب وسوء معاملة المدنيين". ولم تخفق الحكومة فقط في "تخفيف كل الأحكام الصادرة بالإدانة على الأشخاص المتهمين بجرائمتتعلق بحرية التعبير السياسي" كما يوصى التقرير، ولكنها واصلت سياسة من الاعتقال ومحاكمة قادة المعارضة وغيرهم ممن يمارسون هذا الحق.

إذا كان لهذا التقرير أن يتجاوز كونه مجرد تسجيل تاريخي لوقائع مصطبغة بالدم، وإذا كان من شأنه أن يحمل أي أثر تعويضي ويفضي إلى إحداث تغيير وهو ما كان الغرض المفترض له، فإن حكومة البحرين بحاجة إلى تنفيذ توصياته. وينبغي للدول الأخرى، التي تدعي عند كل مناسبة دعمها لعملية الإصلاح في البحرين، أن تستخدم هذه الذكرى لدعوة السلطات البحرينية علنا إلى تنفيذ الإصلاحات - أو لتواجه الاتهامات بأن ما تدعمه في حقيقة الأمر، إنما هو الوضع القائم.

نائب سويدي ينوي استجواب وزير خارجية بلاده بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين

24/11/2013م

ألمحت لجنة حقوق الإنسان في البرلمان السويدي إلى إمكانية استجواب وزير الخارجية كارل بيلت بشأن دور الحكومة فيما يتعلق بضمان أوضاع حقوق الإنسان في البحرين.

اللجنة التي استمعت إلى شرح مفصل من منظمة سلام البحرين عن الأوضاع الحقوقية أكدت أنها رفعت خطابا عاجلا للسلطات لتوفير العلاج اللازم لزعيم تيار الوفاء الأستاذ عبدالوهاب حسين.

وكانت اللجنة قد استمعت من نائب رئيس منظمة سلام البحرين لحقوق الإنسان سيد محمد العلوي شرحا عن مستجدات الوضع الحقوقي، حيث عبر عن القلق العميق إزاء استمرار الانتهاكات الحقوقية رغم مرور عامين على صدور تقرير بسيوني، مؤكدا أن التوصيات لم تنفذ، "بل العكس وتيرة الانتهاكات ازدات بشدة من بعد صدور التقرير".

وأشار العلوي إلى تدهور الوضع الصحي للمعتقلين خصوصا وضع الأستاذ عبدالوهاب حسين والمواطن السويدي-البحريني الشيخ محمد حبيب المقداد، مؤكدا تعمد السلطات عدم توفير العلاج الصحي اللازم للمعتقلين مما قد يؤدي إلى تدهور صحتهم بشكل خطير.

وعرض العلوي بعض الاحصائيات للانتهاكات التي وقعت في الأربعة الأشهر الماضية، مشددا على أنها أظهرت أن النظام مستمر بتشديد القبظة الامنيه مما يتطلب من المجتمع الدولي أن يضغط على النظام في البحرين لوقف الانتهاكات.

كما لفت إلى وجود أنظمة تغطي الانتهاكات من خلال بيعها الأسلحه في إشارة إلي صفقة السلاح التي تمت بين البحرين والسويد في عام 2010 و كذالك صفقة 1.6 مليون عبوه من الغازات السامة المثيره مع كوريا الجنوبيه.

وتحدث عن تسيس القضاء و استغلاله من قبل السلطات في البحرين، مشيرا إلى أن عقوبة التعبير عن الرأي في البحرين تصل للسجن المؤبد في حين أن عقوبة تعذيب معتقل حد الموت لا تتجاوز سبع سنوات و بعدها تخفض الي ستة اشهر.

وحذر العلوي من الاستهداف الطائفي الممنهج الذي يمارسه النظام ضد الطائفة الشيعية، مبينا أن أكثر من 35 دور عبادة تعرضت للهدم والتخريب، فيما تم فصل الآلاف من أعمالهم لانتمائهم للطائفة المستهدفة.

وحضر الجلسة النائب أوللئ ثورل ممثلا عن حزب الديمقراطي الاجتماعي (ثاني أكبر حزب) ،النائب أورلكا كارسون ممثلة عن الحزب المحافظ (الحزب الحاكم)، النائب بايه هالستروم (عضو لجنة العدالة) والنائب إسماعيل كمال (عضو لجنةالعمال)

النواب أكدوا على علمهم ومتابعتهم للوضع في البحرين وأن الانتهاكات مازلت مستمرة، مؤكدين أنهم سيستمرون في متابعة أوضاع حقوق الإنسان. وألمح النواب الي إمكانية استجواب وزير الخارجية مرة أخرى حيث سبق أن استجوبه النائب هانز لند بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين.

وأكد النواب أنهم رفعوا خطابا عاجلا موقع من قبل النواب المذكرون يطالبون فيه السلطات بتقديم العلاج الصحي اللازم للأستاذ عبدالوهاب حسين.

(عن مرأة البحرين)

الاطفال لهم نصيبهم من الانتهاكات

أصدر مركز البحرين لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للطفل تقريراً حول الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في البحرين خلال العامين المنصرمين، وعرض التقرير بعض العينات لأنواع الانتهاكات التي لا زالت تمارس في البحرين ضد الأطفال، مشيراً إلى أن عدد الأطفال الذين قتلوا على يد قوات النظام بلغ 16 طفلاً. وأوضح المركز أن حوادث قتل الأطفال قوبلت باعتقال آبائهم بدلاً من المتورطين، مايعزز سياسة الإفلات من العقاب لدى السلطات البحرينية.

وأعرب المركز عن قلقه البالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الطفل في البحرين، وأشار إلى تعرضهم بشكل مستمر للاعتقال والتعذيب والقوة المفرطة، ما أدى إلى وفيات متعددة للأطفال على أيدي الشرطة واستمرار السلطات في اختيار الحلول الأمنية كرد فعل على الاحتجاجات المستمرة للمطالبة بالحقوق والديمقراطية، وطالب المركز بالإفراج الفوري عن جميع الأطفال المعتقلين، ووضع حد فوري لسياسة الإفلات من العقاب، ومساءلة جميع مرتكبي الانتهاكات، وتوقف بيع الأسلحة إلى البحرين فورا، وتقديم تعويضات لضحايا الانتهاكات من الأطفال، كما حمل حكومة البحرين المساءلة الدولية لانتهاكها اتفاقية حقوق الطفل.

شاهد في قضية فساد "ألبا- ألكوا" في بريطانيا

أبلغ مدير تنفيذي سابق في شركة ألمونيوم البحرين (ألبا) محكمة في لندن أنه كان هناك "عالم مواز من الفساد" في المستويات العليا للشركة التي تديرها الدولة حين كان يعمل بها، وذلك بحسب ما نقلته وكالة الأنباء العالمية "رويترز" اليوم.

وكان جيريمي نوتنجهام الجنوب الافريقي والذي عمل نائبا للمدير التنفيذي في ألبا من عام 1998 حتى عام 2004 يتحدث امام المحكمة كشاهد اثبات في قضية الرشوة المتهم فيها رجل الأعمال فيكتور دحدلة الذي يحمل الجنسيتين البريطانية والكندية.

وتتصل المحاكمة بمزاعم فساد في المستويات العليا من الحكومة وقطاع الأعمال في البحرين في وقت حساس بالنسبة للمملكة الخليجية التي تواجه فيها الأسرة السنية الحاكمة احتجاجات من جانب الأغلبية الشيعية.

واتهم المكتب البريطاني لعمليات الاحتيال الخطرة دحدلة بدفع رشى تزيد على 65 مليون دولار لكل من الرئيس السابق والمدير التنفيذي لألبا لضمان الحصول على عقود تزيد قيمتها على ثلاثة مليارات دولار لشركات أجنبية تحقيقا لمصالح شخصية. ودفع دحدلة ببراءته من ثماني تهم فساد لها صلة بالفترة بين 1998 و2006.ومبالغ الرشى الضخمة المزعومة جعلت من القضية واحدة من أكبر قضايا الرشى الدولية التي تشهدها بريطانيا في السنوات القليلة الماضية. وشركة ألبا البحرينية ليست طرفا في القضية. ورفض متحدث باسمها التعليق.

ومن المقرر أن يقدم اليوم الاربعاء المدير الحالي للشركة محمود الكوهجي أدلة في القضية. وقال شاهد الاثبات نوتنجهام لمحكمة ساوثورك الملكية انه خلال عمله في ألبا كانت قرارات ارساء العقود الكبيرة تتخذ من جانب رئيس الشركة في ذلك الوقت وزير سابق من الاسرة الحاكمة في البحرين.

وقال نوتنجهام وهو يقف على منصة الشهود "اكتشفت الآن انه كان هناك عالم مواز من الفساد يمر من تحت أنفي." وذكر أن عملية ارساء العقود كانت تتضمن دفع أموال بشكل سري للشيخ عيسى وانه يعتقد ان ما يصفه "بالكسب غير المشروع" كان يذهب ايضا لشخصية نافذة في الحكومة.

وفي بيان أصدره باسم الشيخ البحريني محام في باريس نفى الرئيس السابق لألبا "كل المزاعم عن الفساد والرشوة والتجاوزات والأفعال غير القانونية." وأقر المدير التنفيذي لألبا في ذلك الوقت بروس هول الاسترالي الجنسية بتهمة التآمر للقيام بعمليات فساد الموجهة له وقدم أدلة ضد دحدلة.

وقال مكتب عمليات الاحتيال الخطرة إن الشيخ تلقى نحو 39 مليون جنيه استرليني (63 مليون دولار) رشوة من دحدلة بينما حصل هول على ثلاثة ملايين جنيه استرليني.

وقال نوتنجهام إن اجتماعات مجلس ادارة ألبا لم تكن لها أي معنى وإن المجلس كان يوافق فقط على القرارات التي يتخذها الشيخ البحريني في اجتماعات خاصة مع مسؤولين في الحكومة. ووصف نوتنجهام الفساد بأنه "الحقيقة المرة" التي يشعر البحرينيون بالحرج منها لكن هذه هي الطريقة السائدة في قطاع الأعمال الذي تديره الدولة في البحرين.

"استهداف ممنهج" لقيادة المعارضة البحرينية

الأربعاء، 20 نوفمبر/ تشرين الثاني،

قال الشيخ علي سلمان رئيس جمعية الوفاق الإسلامية، جماعة المعارضة الرئيسية في البحرين، لبي بي سي إن قيادة المعارضة تتعرض لاستهداف ممنهج من جانب الدولة.

واتهم الشيخ سلمان بإهانة وزارة الداخلية من خلال معرض يوثق لانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان من جانب الشرطة. ويخضع خليل المرزوق، نائب سلمان، للمحاكمة بدعوى "التحريض على أعمال العنف" التي ينفذها الشباب و"السعي للإطاحة بالحكومة" التي يقودها السنة.

وقال سلمان إن الاتهامات الموجهة إليه ونائبه تقف ورائها دوافع سياسية.أكد أن "خليل وجماعة الوفاق يدعمان دائما مسارا سلميا للديمقراطية ويندان بالعنف". لكن الحكومة البحرينية قالت إن المعارضة اتخذت "موقفا يعرض للخطر أمن المواطنين والمجتمع بأكمله".

وعود الإصلاح

في فبراير/شباط 2011، تجمع العديد من البحرينيين مستلهمين انتفاضات الربيع العربي في دوار اللؤلؤة الشهير في العاصمة المنامة للمطالبة بالمزيد من الإصلاحات الديمقراطية. كان الكثير من هؤلاء ينتمون للطائفة الشيعية، التي تشكو منذ فترة طويلة من التهميش من جانب الأسرة السنية الحاكمة.

وأخمدت السلطات هذه الاحتجاجات في الشهر التالي مباشرة. ودفع التنديد الدولي العاهل البحريني الشيخ حمد بن الخليفة لتشكيل لجنة تحقيق مستقلة أصدرت توصيات عديدة. شملت هذه التوصيات الملاحقة القانونية لأفراد الأمن المسؤولين عن تعذيب ومقتل معتقلين وإطلاق سراح سجناء الرأي وإعادة الموظفين الشيعة إلى وظائفهم التي أقيلوا منها. وقبل العاهل البحريني بهذه التوصيات، التي لم ينفذ سوى بعضها فقط. وفي إطار إصلاحات أجهزة الأمن، أنشأت السلطات وحدة للتحقيق في مزاعم الانتهاكات وعين رئيس جديد للشرطة وتم تركيب كاميرات مراقبة في زنزانات التحقيق.

"خطة واضحة"

لكن علي السلمان وصف هذه الإجراءات بأنها مناورة. وقال لبي بي سي إنه "لا يوجد أي تأثير على الأرض لهذه الخطوات الصغيرة".

وأضاف "جميع هؤلاء الأشخاص الذين يعملون في هذه الهيئة الجديدة هم جزء من النظام، هؤلاء جميعا سنة، إنهم جميعا ينتمون إلى وزارة الداخلية ولا يزالون يتلقون أوامرهم من وزير الداخلية".

وتابع "التعذيب مستمر، والمحاكمات غير العادلة مستمرة، هناك نحو ثلاثة آلاف شخص في السجون، والأعداد تتزايد باستمرار".

تؤكد الحكومة على أنها تكافح الإرهاب وشددت من قوانين مكافحة الإرهاب في البحرين بعد هجوم بقنبلة وقع خارج مسجد للسنة في يوليو/تموز الماضي.

لكن المعارضة تقول إن القانون الجديد يساء استخدامه لتصعيد حملة القمع ضد المعارضة.

وأعرب سلمان عن اعتقاده بأن الحكومة تخطط الآن لسجن أو إبعاد قيادة المعارضة بالكامل خارج البلاد.

وقال إن "السلطات وجهت لي الاتهام لأنهم يقولون إن متحف الثورة هذا موجه ضد وزارة الداخلية، ولهذا السبب اعتقلوني واستجوبوني ثم وجهوا لي الاتهام، وليس لأي شيء آخر". وأردف "لكن الفكرة واضحة جدا، فالسلطات تقول يمكننا وضع أي شخص منكم في السجن وقتما نريد. وهذه خطتهم، الضغط على المعارضة، واستهداف المعارضة ووضعنا في السجن أو إجبارنا على مغادرة البلاد أو سحب جنسيتنا".

وحذر الشيخ سلمان من أنه إذا سجنت السلطات قادة المعارضة الذين ينتمون إلى جماعات مثل الوفاق، فسيظل هناك فقط المتشددين، وهذا سيؤدي إلى المزيد من العنف.

تعاون مع الحكومة

من جانبها، قالت وزيرة الإعلام سميرة رجب في تصريح لبي بي سي إنه "كان متوقعا أن تتعاون المعارضة مع السلطات في البحرين في جميع الجهود التي تقوم بها المملكة لمكافحة الإرهاب، لكن هذا لم يحدث".

وأضافت بأن "المعارضة تبنت موقفا يعرض أمن المواطنين والمجتمع بأسره للخطر".

ورأت أنه "نتيجة لذلك، فإن الإرهابيين المدربين من حزب الله في لبنان وسوريا والعراق وإيران، استغلوا هذا الأمر وهددوا سلامة المواطنين في البحرين".

المعارضة في لندن ترحب بتقرير لجنة الشؤون الخارجية للبرلمان البريطاني

22 نوفمبر 2013

نشرت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني اليوم تقريرها الذي طال انتظاره عن علاقات المملكة المتحدة مع السعودية والبحرين. بعد قرابة عامين أصدرت اللجنة تقريرها بعد الإستماع لشهادات الشهود، والتحدث إلى المسؤولين الحكوميين والصحفيين وقبلت بيانات مكتوبة من قبل الأطراف المعنية المختلفة، و على الرغم من استبعاد قطاعات كبيرة من المعارضة من قبل اللجنة، خلصت اللجنة الى إدانة واضحة للنظام البحريني. وبرغم ان حملة البحرين((Bahrain Campaign، التي تمثل ائتلاف المعارضة البحرينية في لندن، أبدت عدم إرتياحها إزاء الطريقة التي تم إجراء التحقيق بها، خاصة أن النظام البحريني قد عبأ موارده في محاولة للتأثير على النتيجة، الا انه رحب بمجمل التقرير، وهنا يطرح النقاط التالية:

1 - نرحب بمحاولة البرلمان البريطاني طرح تقديم موضوعي لعلاقات بريطانيا مع كل من السعودية والبحرين، خاصة في ضوء ثورات الربيع العربي الذي بشر بامكان التحول السلمي إلى الديمقراطية، و مع تأكيدنا على أهمية هذه الجهود وأنها جديرة بالتقدير، لكنها يجب أن تكون أكثر موضوعية وحيادا.

2 - لاحظنا مع الأسف، كيف حرمت قطاعات كبيرة من المعارضة من حق مخاطبة اللجنة البرلمانية للتحقيق، ونأمل ان تكون المبادرات المستقبلية من هذا النوع أكثر شمولية وأكثر انصافا.

3 -أكدت النتائج التي توصلت إليها اللجنة ما كررته المعارضة البحرينية دائما؛ أن النظام البحريني غير راغب في الإصلاح. فقد فشل النظام في تنفيذ مجموعات مختلفة من التوصيات بدءا من لجنة الأمم المتحدة لمناهضة جميع أشكال التمييز الديني في عام 2006، واللجنة البحرينية المستقلة للتحقيق التي وضعها الحاكم في عام 2011، ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في عام 2012 والبرلمان الأوروبي في عام 2013. ويرجع ذلك إلى عدم وجود ضغوط خارجية على النظام للقيام بذلك مما يضعف الضغط الدولي من اجل تنفيذها. وبعد صدور هذا التقرير، اصبحت بريطانيا مطالبة بممارسة ما يكفي من الضغط لتنفيذ توصيات التقرير. ولتأكد ذلك قال التقرير: "لقد كان تنفيذ البحرين لتوصيات لجنة تقصي الحقائق بطيئا بصورة مخيبة للآمال، وكذلك تضررت سمعتها الدولية "

4 - أبدت نتائج التحقيق العلاقات الودية بين المملكة المتحدة وعائلة آل خليفة الحاكمة في البحرين. وعن الروابط العسكرية وصفقات السلاح قال التقرير ان ذلك يجعل بريطانيا اقدر على التأثير والضغط على حكومة البحرين. وتدعي المعارضة ان هذه الأسلحة استخدمت للقمع الداخلي.

5- لقد برأت نتائج التحقيق المعارضة البحرينية من ممارسة العنف حسب ادعاء النظام. وعلى العكس من ذلك حمل التقرير الحكومة البحرينية مسؤولية استخدام قوة مفرطة ضد المتظاهرين. وجاء في التوصية رقم 30: كانت الحكومة البريطانية على صواب عندما اعلنت موقفا صارما ضد استخدام العنف بحق المتظاهرين في 2011.

6 – وجه تقرير اللجنة اللوم لحكومة البحرين بخصوص الازمات المتكررة وقال التقرير: "ان العديد من المشاكل في البحرين هي من صنع حكومتها... المملكة المتحدة يجب أن تضغط بسرعة أكبر وقوة على البحرين لتنفيذ الإصلاحات التي تضمنتها توصيات لجنة تقصي الحقائق، والانخراط بجدية في الحوار. وعليها ان تلتزم بآليات الامم المتحدة لتعزيز الثقة بنواياها. فاذا لم يحدث تطور ملموس مع بداية العام 2014 فعلى الحكومة البريطانية تصنيف البحرين ضدن الدول "المقلقة" بشأن ملف حقوق الانسان.

إننا نحث المملكة المتحدة والحكومات الغربية الأخرى على اتخاذ مواقف مسؤولة ووضع النظام البحريني امام مسؤولياته، وعليه ان يبدأ بتنفيذ التوصيات المختلفة واقامة نظام ديمقراطي مبني على حكم القانون وفق مبدأ "صوت لكل مواطن".

العفو الدولية تحذر المنامة

حذرت منظمة العفو الدولية، السلطات البحرينية من تدهور الحالة الصحية لاحد قادة المعارضة "عبد الوهاب حسين" البالغ من العمر 59 عاماً والمحكوم بالسجن المؤبد لاتهام المنامة له بـ "التحريض على النظام".

وبادرت المنظمة الحقوقية بإرسال نداء عاجل الى حكومة المنامة، قالت فيه، إن سجين الرأي عبد الوهاب حسين، وهو واحد من 13 من المعارضين البحرينيين الناشطين، يحتاج إلى علاج طبي متخصص؛ فحالته الصحية تدهورت وزيارة عائلته الأخيرة إلى السجن ألغيت من دون سبب"؛ داعية إلى "الإفراج الفوري" وغير المشروط عن البحرينيين الـ 13 وإعطائهم العلاج الطبي والتحقيق في مسألة تعذيبهم.

وذكرت وسائل اعلام محلية، ان صحة عبد الوهاب حسين، تدهورت بسبب سوء المعاملة في سجون النظام؛ حيث انه يعاني ن مرض عضال "يؤثر سلبا على الأعصاب ويعيق حركة الجسم تدريجيا"؛ بحسب موقع مرآة البحرين.

فضلا عن ذلك، وبحسب المصادر ذاتها، هناك اشخاص اخرون وهم من كبار اعضاء الثورة البحرينية، الذين يعانون من أمراض خطيرة، دون تلقي أي علاج طبي حقيقي في سجون النظام.

ويرى مراقبون ان حرمان المعتقلين من الرعاية الطبية اللازمة، اصبح اليوم سلاحاً يستخدمه نظام المنامة ضد ابناء الثورة القابعين في سجونه؛ وكانت منظمة العفو الدولية دعت في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، إلى تحرك عاجل في قضية اثنين من هؤلاء السجناء "حسين حبيل" و"حسن سديف"، المتهمين بـ "استعمال وسائل التواصل الاجتماعي للتحريض على كراهية النظام ودعوة الشعب إلى تجاهل القانون"، على حد قول السلطات القضائية البحرينية.

ويعاني حبيل من مرض في القلب ويخشى من عدم تلقي العلاج المناسب. وتدهورت صحته منذ احتجازه حيث يعاني من ضيق في التنفس ومن فقد متكرر للوعي. وقد أُعطي بعض الأدوية من عيادة السجن وتم أخذه على الأقل مرة سابقاً إلى المستشفى؛ لكنه أخبر اسرته أن إعطاء الأدوية له كان عشوائياً وأنه لا يعلم ماهية هذه الأدوية.

المسقطة جنسياتهم يخاطبون 7 من كبار زعماء العالم والأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي والمنظمات الحقوقية

بعث البحرانيون الذين اسقطت العصابة الخليفية جنسيتهم تعسفا وظلما على خلفية الأوضاع السياسية، بقرار من وزارة الداخلية (31 بحريني) رسالة إلى سبعة من زعماء الدول الكبرى (أميركا، روسيا، بريطانيا، فرنسا، اليابان، الصين، تركيا) يحثونهم فيها على التصدي لهذا الاجراء غير القانوني. كما بعثوا بخطابهم إلى البرلمان الأوروبي، والأمم المتحدة والاتحاد الدولي للبرلمانيين، مجلس حقوق الانسان، المنظمات الحقوقية الدولية (منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش وفرونت لاين) لدعم قضيتهم.

وفي ما يلي نص الخطاب

السيد العزيز:

نود أن نلفت انتباهكم إلى وضعنا كبحرينيين كانت السلطات البحرينية قد أسقطت جنسياتهم في 6 نوفمبر 2012، وقد شمل هذا القرار الجائر واحد وثلاثين شخصا بينهم محام وعلماء دين واثنان من أعضاء سابقين في البرلمان البحريني.

إن القرار الذي اتخذته وزارة الداخلية يعد انتهاكا صارخا للحقوق الأساسية لنا كمواطنين، وفضلا عن كونه إجراء مجحف للغاية، فان هذه الخطوة قد تمت إدانتها وشجبها بشكل واسع باعتباره قرار غير قانوني، وبإمكانكم الاطلاع على تقارير المنظمات الدولية البارزة التي شجبت القرار ومن بينها منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووج ومنظمة ريدرس.

وكانت السلطات البحرينية قد ادعت أن بعض هؤلاء الأفراد يشكلون تهديدا للأمن الوطني، وهو ادعاء لا أساس له ولا يمكن أن يصمد أمام التمحيص. لقد فشلت الحكومة البحرينية في تبرير ادعاءاتها ولم تقدم دليلا ملموسا على ذلك، ومع أن اغلب الأشخاص المتضررين من هذا القرار هم من المناوئين بشكل علني للنظام الديكتاتوري، إلا أنهم لم يرتكبوا أية مخالفة تستحق هذا الإجراء القاسي. وليس معروفا بعد ما الذي دفع النظام للإقدام على هذا الإجراء التعسفي، فهي خطوة قمعية ومتخلفة تكشف طبيعة هذا النظام المتورط الذي لا يستطيع الخروج من الأزمة الصعبة التي اختلقها وتراكمت عليه على مدى عقود، وإحدى نتائج هذا القرار هو أن اغلب هؤلاء المتضررين أصبحوا الآن عديمي جنسية، وهذا أمر مقزز ومهين.

وينظر أيضا إلى هذه الخطوة بأنها استمرار لحملة قمع هائلة ضد الشعب البحريني والمعارضة، وأن الدافع وراء القرار هو محاكمة النيات السياسية، خاصة إنه كان قد اتخذ من دون إشعار للمتضررين به الذين تلقوا هزة عنيفة جراء ذلك، فانعدام الجنسية يعد مهينا وقاسيا. إننا كمواطنين وعلى مدى سنوات قمنا بخدمة بلدنا بإخلاص وبنيات صادقة لبناء وطن آمن ومستقر، وعملنا بشكل متواصل من اجل خير البحرين من خلال مواقعنا وبدافع من إحساسنا بالمسؤولية تجاه الوطن.

إننا لنلتمس دعمكم الكريم لقضيتنا، ونهيب بكم الطلب من السلطات البحرينية أن تتراجع عن هذا القرار المجحف وغير الإنساني وغير المبرر، ونأمل أن تبذلوا جهدكم لضمان تطبيق العدالة في هذا الصدد.

نشكركم على وقتكم، واعلموا أن جهودكم الكريمة هي موضع تقدير كبير لدينا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

الحلول الأمنية في البحرين بلا أفق

بقلم الدكتور عبد الهادي خلف

في 30 تشرين أول/ أكتوبر الماضي، تم استدعاء أعضاء المجلس الوطني (الذي يضم مجلسيْ النواب والشورى) في البحرين إلى »جلسة عمل « مع ممثلين للحكومة بهدف إطلاعهم على الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات التي رفعها المجلس إلى الملك في نهاية تموز/ يوليو الماضي بشأن »التصدي للإرهاب وحماية المجتمع منه .« ضم الجانب الحكومي نائب رئيس الوزراء، ووزراء الداخلية والعدل والدولة للشؤون الخارجية والإعلام، علاوة على عدد من كبار ضباط الأمن والقوات المسلحة. في تلك الجلسة الطارئة وغير الإعتيادية، استمع الحاضرون إلى تأكيدات الجانب الحكومي حول التعامل مع الملف الامني بحزم وجدية، وعن التوجه إلى تطبيق »المزيد من الإجراءات التي تكفل صون المجتمع من أي شرور محدقة به، داخلية كانت أم خارجية .«من جهته أكد رئيس المجلس الوطني أن السلطة التشريعية على استعداد تام لإقرار التشريعات اللازمة لتمكين الحكومة من تحقيق أهدافها.

من تصعيد امني إلى آخر

أتت هذه الجلسة الأخيرة بعد أربعة أشهر من جلسة طارئة عقدها المجلس الوطني بدعوة ملكية في 28 تموز/يوليو الماضي لمناقشة »تطورات الوضع الأمني وتصاعد موجة الإرهاب .«لم يتوقف أيٌ من الحضور في الجلستيْن الطارئتيْن لمناقشة وتعريف الأنشطة التي تعتبرها السلطات إرهابية. ففي البحرين، تتم إدانة المتهمين تحت »قانون الإرهاب «سواء أكانوا صبية ألقوا زجاجات مولوتوف أو نساء شاركن في مظاهرة غير مرخصة. وفي الجلستيْن اختلط الحابل بالنابل، وصَعبَ التمييز بين أصوات النواب المنتخبين من المعينين وبين هؤلاء والوزراء. كانت نتيجة جلسة 25 تموز/يوليو الإعلان عن »التوافق «ـ وليس التصويت ـ على 22 توصية قرر المجلس الوطني رفعها إلى الملك ليأمر بدوره بتنفيذها. أولى تلك التوصيات كانت تخويل الملك إصدار ما يراه من مراسيم »لتشديد العقوبات في قانون الإرهاب .« وشملت التوصيات »اسقاط الجنسية عن كل مرتكبي الجرائم الإرهابية والمحرضين عليها « و»منع الإعتصامات والمسيرات والتجمهر في العاصمة المنامة «علاوة على إقرار فرض حالة الطوارئ »إذا ما تطلب الأمر.«

ثنائية البطش والاحتواء

تُضطر السلطة في البحرين إلى تصعيد إجراءاتها الأمنية لأنها ببساطة لم تستوعب التغييرات التي أحدثها في المجتمع حراكُ دوار اللؤلؤة، وممهداته ونتائجه. ولذلك نراها تستخدم الأساليب ذاتها التي تعودت عليها منذ بدء الحراك الوطني في بداية خمسينيات القرن الماضي. وكررتها بعد ذلك في كل الإنتفاضات التالية التي شهدتها البحرين في 1965 و1972 و1980 و1994. ففي تلك الإنتفاضات، كما في التحركات الأقل تأثيراً، تعودت السلطة على أن تستعيد السيطرة على الشارع عبر »ضربات سيف المعز ورنين ذهبه«) «الحوار الوطني في البحرين: جهات تتفلّت من التسوية.. وتعرقلها «ـ السفير العربي تاريخ 16/6/2013). وتتمثل هذه في سلسلة متكررة من الإجراءات يمكن إجمالها تحت عنوانيْن: الأول هو الإفراط في البطش بالمخالفين بدءًا بحملات عشوائية تشيع في البلاد خوفاً يدفع كثيرين من نشطاء الحراك وجمهوره إلى التراجع والانكفاء، أو إلى دفن أنشطتهم عميقاً تحت الأرض.أما الثاني فهو قيام السلطة بانتقاء بعض قادة ذلك الحراك لإقناعهم بأهمية مشاركتهم في »جهود التغيير من الداخل .«طيلة ستين سنة، لم يستثنِ بطش السلطة أحداً بسبب طبقته أو طائفته أو علمه. فلا تخلو أغلب بيوت البحرين من قصص يرويها الآباء والأمهات لأبنائهم وبناتهم. وطيلة ستين سنة لم تميّز السلطة بين من تنتقيهم. فلا فرق بين سني أو شيعي، متدين أو غير متدين، شيوعي أو قومي أو إسلامي. بطبيعة الحال صمد كثيرون أمام تلك الإغراءات. ولكن هذا لا ينفي إن السلطة أقنعت كثيرين آخرين من نشطاء تلك الإنتفاضات وقادتها بأن التغيير من الداخل أسلم وأجدى. فبأيدي هؤلاء الوزراء وكبار الموظفين أدارت السلطة الخليفية حكومة ما بعد الإستقلال والطفرة النفطية.

رفع كلفة المعارضة

حين قررت السلطة قمع انتفاضة دوار اللؤلؤة كانت تأمل، وكان متوقعاً، أن تكرر استخدام تلك الأساليب التي تعودت على الاعتماد على نجاعتها. فقبل عبور الدبابات السعودية الجسر المؤدي إلى البحرين في 17 آذار/مارس 2011، فرضت السلطة في البحرين حالة الطوارئ العامة (تحت اسم »السلامة الوطنية(«، وفرضت منع التجول وحصاراً إعلامياً. في الأشهر القليلة التالية، كان مغرياً وصف الإجراءات الأمنية، بما فيها العقوبات الجماعية التي نفذتها السلطة، بالعشوائية والتخبط. وإلا ماذا يفسر المسارعة بهدم أكثر من ثلاثين مسجداً في مختلف مناطق البحرين علاوة على هدم أضرحة والعبث بمقابر. كان هدف تلك الإجراءات واضحاً رغم ما بدا عليها من ارتباك وتخبط. فالسلطة أرادت، رغم الكلفة السياسية والإقتصادية التي تحملتها، إعادة بناء جدار الخوف ورفع كلفة المعارضة على كل من تسوّل له نفسه ونفسها ذلك. فلم يكن سهلاً على السلطة أنها سمعت عشرات الألوف من الناس تردد في دوار اللؤلؤة وفي المسيرات عبارات التنديد برؤوس الفساد والإفساد في البلاد وتطالب بتغيير النظام. ولم يكن سهلاً على السلطة أن تكتشف اتساع ساحة المعارضة وحجمها وتنوعها. وفوق ذلك لم يكن سهلاً عليها أن تكتشف إنها بلا عون داخلي يمكنها التعويل عليه. فحتى الموالاة التي تجمعت لدعم السلطة لم تأتِ لنجدتها إلا بشروط لم تكن السلطة تسمعها من قبل. تدريجيا أخذ يتضح أن بطش السلطة يسير متصاعداً في عدة اتجاهات. فهو لم ينحصر في إعلان حالة الطوارئ وإعتقال قادة ونشطاء المعارضة وإطلاق يد قوى الأمن. فحسبما وثّقته تقارير عديدة، بما فيها ما أصدرته »لجنة بسيوني «التي عينها الملك نفسه، فإن السلطة تعاملت مع قادة ونشطاء الاحتجاجات منذ 2011 بشراسة تفوق بكثير ما تعرض له أجيالٌ سبقتهم. فلم تشهد البحرين في ظل الاستعمار البريطاني أو في العقود التي تلت إعلان الاستقلال ما شهدته خلال السنتين ونصف السنة الماضية. ولم يحدث في تاريخ البحرين أن يكون في سجونها أكثر من ثلاثة آلاف سجين سياسي في وقت واحد، ولا هذا العدد من الأطفال المحكومين بالسجن بتهم »الإخلال بالأمن .«وحسب روايات موثقة، يواجه هؤلاء أساليب غير مسبوقة في التعذيب على أيدي المحققين ومسؤولي السجون حتى بعد الحكم عليهم بالسجن. ولهذا تجاوز عدد الشهداء تحت التعذيب في المعتقلات خلال هذه الفترة مجموع عدد الذين استشهدوا طيلة الفترة ما بين 1954 و2011!

مفاجأة لم تكن في الحسبان

بعد قمع انتفاضة دوار اللؤلؤة لم يحدث ما كانت تأمله السلطة وما يخشاه كثيرون من مخضرمي المعارضة. ولم تتكرر سيرة إنتفاضات سابقة: بطشٌ يقلِّص أجنحة المعارضة بتفريقها وإعادة المتشددين فيها للعمل السري. ويبدو الآن إن تلك التوقعات لم تأخذ في الحسبان التغييرات الاجتماعية والسياسية التي مهدت لانتفاضة دوار اللؤلؤة. رسمت تلك التغييرات مساراً جديداً لتلك الانتفاضة لا يشبه مسارات سابقاتها. فهي كغيرها من انتفاضات الربيع العربي قامت بمبادرات لشبان وشابات من خارج التنظيمات المعروفة، ولكنها سحبت معها أغلب تلك التنظيمات ورموز المجتمع وقياداته. وبفضل الإصرار على تحاشي »المركزية في اتخاذ القرارات«، رغم امتعاض التنظيمات المشاركة، أمكن تحصين انتفاضة الدوار من تكرار أخطاء سياسية مهدت لإنهاء كل الانتفاضات التي سبقتها. تشكل »اللامركزية «أحد أهم عوامل استمرار الحراكات الاحتجاجية في البحرين حتى بعد قمع انتفاضة دوار اللؤلؤة وإزالة الدوار نفسه. فلم يعد في صفوف المعارضة من يستطيع احتكار القرار، مهما بلغت سطوته الاجتماعية. ولم يعد اعتقال هذا القيادي أو ذاك يسبب إرباكا جدياً في صفوف المعارضة. ولهذا أيضاً لم تنجح كما كان متوقعاً الإجراءات الأمنية ومساعي احتواء بعض قيادات المعارضة في إعادة البلاد إلى ما كانت عليه قبل 14 شباط/فبراير 2011. في الأيام الأولى التي تلت إعلان حالة الطوارئ ودخول القوات السعودية، بدا محتملاً أن تنجح إستراتيجية الصدمة والترويع، وأن تقوم السلطة بما برعت في القيام به: أي البطش العشوائي وإحتواء من تنتقيهم من قادة الحراك ونشطائه. البقية صفحة 7

حقائق عاشوراء دروس للحراك الثوري

حقائق عديدة تمخض عنها موسم عاشوراء في بلدنا المحتل، تقدم بمجلها صورة عامة لما آلت الاوضاع بعد ما يقرب من ثلاثة اعوام من الثورة وعقود تسعة من النضال الوطني المتواصل. ومن هذه الحقائق ما يلي:

اولها: ان الشعب يكتنز من الولاء لدين محمد بن عبد الله عليه افضل الصلاة والسلام وأهل بيته ما يوفر له مددا نفسيا متواصلا بدون انقطاع، وما يجعله وفيا للطريق الذي سلكه الرسول في اقامة العدل والحرية، وما يزيده اصرارا على النهج الحسيني الذي يرفض الاعتراف بالحكم القبلي الاستبدادي ويصر على اقامة حكم العدل والحق ويتصدى للطغاة مهما أظهروه من قوة وقمع.

ثانيها: ان هذا الولاء اصبح يمثل لشعب البحرين خارطة طريق نحو الاهداف التي رسمتها الاجيال المتلاحقة من رفض الظلم واقامة العدل والتمسك بدين الله ورفض الاستبداد والديكتاتورية والاصرار على الوحدة الوطنية المؤسسة على الانتماء المشترك لدين الله. ولذلك كان الحماس الشعبي للمواكب الحسينية منقطع النظير، وكان هذا الحماس عاملا مهما في إرغام أنوف الاعداء وتحطيم معنوياتهم وكسر شوكتهم.

ثالثها: ان الانتماء للمشروع الحسيني المؤسس على رفض الحكم القبلي التوارث والمنتمي لدين رسول الله، والأصيل في ولائه لآل بيت رسول الله، وضع الشعب والثورة على طريق المقاومة المدنية التي اثبتت تجارب البشر ان دم المنتمين لها ينتصر على سيوف اعداء الانسانية، وان كافة اسلحة القتل والتدمير والتعذيب تصاب بالكلل حتى تصبح غير ذات جدوى، وان الطاغية المتربع على كرسي الحكم سرعان ما يلتحق بمن سبقه من الطغاة الجائرين ليسقطوا جميعا في مزبلة التاريخ، بدون ان تذرف عليهم دمعة.

رابعها: ان حضور المرأة في ميدان الكفاح يكشف عمق رسالة الاسلام واحترامها الجنس البشري بدون تمييز على اساس الجنس او العرق او اللون. فقد صمدت المرأة البحرانية على خط المشروع الحسيني بدون خوف او وجل، متمثلة بزينب بنت علي عليها السلام التي احتسبت كل ما اصابها بعين الله، وواجهت الطاغية بلسان "كأنه يفرغ عن لسان علي بن أبي طالب". ورفعت قبضاتها في الهواء هاتفة "هيهات منا الذلة". وقد ترددت اصداء ذلك الهتاف في جوانب البلاد، ورددته ارواح الشهداء في السماء، وزغردت الطيور بأنغامه، فاذا بالمشهد يسجل للتاريخ ثورة متميزة لشعب البحرين.

خامسها: ان ثورة شعب البحرين خالدة بخلود ثورة الحسين عليه السلام. فبرغم القمع الخليفي المتصل بجذوره الى العهد اليزيدي، فقد تواصلت هذه الثورة بدون توقف، واثبتت انها اطول ثورات الربيع العربي بقاء ونقاء وسلاما. وفي الوقت الذي استطاعت قوى الثورة المضادة التأثير السلبي على مسار الثورات الاخرى، فأسقطت كبراها في مصر، وأدخلت أولاها (في تونس) في مزالق سياسية وأمنية خطيرة، وحولت ثالثتها في ليبيا الى صراع داخلي بين قوى الشعب الثورية ومجموعات العنف والارهاب المدعومة من القوى اليزيدية، وحرفت رابعتها من ثورة الى حرب اهلية طاحنة حولت البلاد الى خراب ودمار في سوريا. أمام ذلك بقيت ثورة شعب البحرين عملاقة، تتألق في عالم التغيير وتنير طريقها أنوار الايمان الذي اختلط بدماء الشهادة في كربلاء فاصبح طوفانا يعصف بالطغاة.

سادسها: ان موسم العاشوراء عمق ايمان الشعب بمعاني الشهادة، ودفعه للحضور في الميادين لان ذلك من اهم مصاديقها، فاصبح الجميع شهداء احياء بكل المعاني: فبعضهم شهداء مضرجون بدمائهم، وأغلبهم شهداء حاضرون يسجلون للتاريخ صفحات من الايمان والصمود والاصرار والثبات، وبعضهم يسجل من وراء القضبان شهادته للتاريخ عبر معاناته اليومية تحت التعذيب والاهمال الصحي، فتنطق جراحه وعاهاته بالظلامة وتشتكي الى الله والتاريخ ظلم الطغمة المجرمة التي توارثت الاستبداد والظلم والسلب والنهب والعدوان وهتك الحرمات وانتهاك الاعراض، واعتدت على مقدسات الامة واهانت علماءها وهدمت مساجدها.

سابعها: ان مواكب عاشوراء اظهرت بدون لف او دوران او تشويش حتمية ظهور العدل وهيمنة الحق. فبرغم سياسات الاضطهاد والظلم والتجنيس السياسي والتجويع والتعذيب خرجت المواكب برغم انوف العتوب المجرمين، وسطرت ملاحم رائعة من الصمود بوجه استفزازات القوات المرتزقة التي جيء بها من اقاصي الارض لممارسة العدوان بحق ابناء الوطن. تلك الملاحم فضحت ظلم يزيد وعصابته المجرمة منذ اليوم الاول من موسم عاشوراء عندما بدأ العدو يستفز الاحرار ويزيل شعاراتهم ويحتمي بظلام الليل لازالة الشعارات والسواد والاعلام. تعلم الشعب ان راية الحسين لا تنكس، وان عهد يزيد الى افول. فكان له ذلك، فأرغم الطاغية على لعق كبريائه، وسيطر الشعب على البلاد شرقا وغربا، ليؤكد للعالم خواء ادعاءات العصابة الخليفية التي حاولت تغيير ديمغرافية البلاد بالتجنيس السياسي تارة وسحب جنسيات البحرانيين اخرى، والتهديد بالقتل والتنكيل ثالثة.

ثامنها: اثبت موسم عاشواء ان الحسين لم يمت، وان الحسينيين احياء مخلدون، فارواحهم ترفرف في سماء البلاد، وشعاراتهم تزمجر في ظلمة العهد الاسود، ورياتهم تحولت الى معالم للثائرين في كل مكان، وبقيت دماؤهم شاهدة على الزور والبهتان والزيف وكل ما تمثله سوءات يزيد ونظامه القبلي البائد. فبعد اليوم سيجبر يزيد وجلادوه على الصمت، لان محكمة التاريخ بانتظارهم، ولان الثقفي يتربص لهم، والخزاعي لهم بالمرصاد. اما الشعب فله قصة اخرى، كتبت فصولها دماء الشهداء، ولحنت مقاطعها آهات المعذبين، ولعلعت باسمها أنات ضحايا الجور والظلم.

لقد كان عاشواء موسم الشهادة الحقة، لان يزيد هزم الى الابد، وانتصر الحسين، وهتف الحسينيون باسمه ورددت الاطيار هتافاته وهو يستقبل الموت بعد ان استشهد من معه. وحدها كانت زينب واقفة تسجي ضحاياها واحدا واحدا وهي تقول: الله تقبل منا هذا القربان. فكانت الثورة، وكان الحسين، وكانت زينب، وكان النصر....

الحلول الامنية بلا أفق، التكملة من ص 6

وبالفعل، توقفت الاحتجاجات في الشوارع بعد أن سيطرت عليها القوات العسكرية البحرينية والسعودية. وكما حدث في الماضي، بعد قمع انتفاضات سابقة، خرجت بعض قيادات المعارضة التي لم تُعتقل تدعو إلى »المراجعة «ونقد ما شهده دوار اللؤلؤة من »تطرف وتصعيد في المطالب أديا إلى استفزاز السلطة .«إلا إن الصدمة والانكفاء، حتى في الأيام الأولى بعد فرض حالة الطوارئ، لم تصل إلى كل الأزقة ولا إلى أسطح المنازل. فعلى جدران البيوت كُتبت شعارات تدعو إلى مواصلة الحراك، تُمحى فيعاد كتابتها. ومن على أسطح المنازل كانت أصوات نساء ورجال ترفع الأذان في غير أوقاته وتعلن في تزامنها إن الأمور لن تسير حسب السيرة المعتادة. مثخنون بالجراح ولكن لا ينحنون"! «

هذا كان عنوان أول التقارير التي أصدرتها »منظمة العفو الدولية «بعد قمع انتفاضة دوار اللؤلؤة. وهو يلخص أيضاً حيرة السلطة في البحرين. فإجراءاتها أثخنت الناس بالجراح ولكنها عوضاً عن إسكاتهم كانت تؤجج حراكهم في مواجهتها. لم يكن متوقعاً ولم تكن السلطة في حاجة إلى اللجوء إلى المجلس الوطني لطلب دعمه مجددا في 30 تشرين أول/ أكتوبر الماضي. فالوكالة التي منحها لها النواب قبل ذلك باربعة اشهر تكفي لتوفير »الغطاء الدستوري « لأية إجراءات قد ترى إتخاذها في المستقبل. ولهذا لم يُعلن عما تم التوافق عليه في الجلسة الأخيرة، فيما عدا »مواصلة الجهود لمكافحة مظاهر الإرهاب«، ولكن وخلال الأسابيع الفائتة، فالتسريبات تنذر بموجة جديدة من التصعيد الأمني. ومن بين تلك التسريبات إعلان مناقصة لشراء ما يقارب مليوني قنبلة مسيلة للدموع وقنابل صوتية. كما تضمنت التسريبات قائمة جديدة بأسماء معارضين من المقرر سحب الجنسية عنهم، بالإضافة إلى سحب تراخيص جمعيات معارضة بما فيها »جمعية الوفاق الوطني « الإسلامية والسعي لدى الإنتربول لطلب تسليم معارضين مقيمين في الخارج. وهي إجراءات، إن تمت، تشير إلى استمرار الاعتماد على الحلول الأمنية (من دون سؤال »جدواها («لأزمة سياسية تُركت دون حل منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي.

http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=1360&refsite=arabi&reftype=articles&refzone=articles

التقرير البرلماني صفعة — البقية من ص 1

في المنطقة لغير صلاح انظمة الاستبداد خصوصا في الرياض والمنامة. وفي غياب التماسك داخل مجلس التعاون الخليجي، اصبحت الاتفاقية مصدر قلق شديد للنظامين المذكورين. وسعت السعودية في الشهور الاخيرة لمنع حدوثها، وقامت بخطوات غير مسبوقة في سياستها الخارجية، واظهرت ميلا لروسيا والصين بهدف تحييد موقفيهما، ولكن ذلك كله لم يمنع توقيع الاتفاقية في الساعات الاولى من يوم السبت 26 نوفمبر. انها واحدة من اللحظات التاريخية التي من شأنها كسر الجمود واحداث تغيير كبير في التوازنات والتحالفات والقناعات. فحتى الآن اعتمد السعوديون والخليفيون على الدعم السياسي والعسكري والامني الذي توفر لهم من الغرب بدون حدود. وكان للعلاقات المتشنجة بين ايران وتلك الدول دور في تسهيل ذلك الدعم، ولكن اصبح واضحا ان الغربيين يراهنون على فرس خاسر، وان هذين النظامين اصبحا مصدر حرج كبير للغربيين الذين طالما تشدقوا بالديمقراطية وتظاهروا بالدفاع عن حقوق الانسان. فليس هناك اثر للممارسة الديمقراطية في الرياض او المنامة، كما ان حقوق الانسان منتهكة بأبشع الصور، وقد فشلت كافة محاولات اصلاح النظامين، وكانت النتيجة ان سجون البلدين اكتظت بسجناء الرأي والنشطاء الحقوقيين. انهما لا يمكن ان يوفرا نظاما حضاريا يلبي طموحات مواطنيهم، بل يعتمدان على الدعم الغربي لبقائهما في الحكم. وبعد ثورات الربيع العربي اصبح امام الغرب مسؤولية تحديد الموقف. ومع انه اختار الاستمرار في سياساته السابقة الداعمة للاستبداد الا ان هذه الانظمة المتخلفة امعنت في التخلف والقمع، في الوقت الذي قطعت بلدان اخرى مثل ايران اشواطا كبيرة في مجال التطور العلمي والتكنولوجي، بالاضافة للممارسة الداخلية التي تتوفر على قدر من التعددية وتداول السلطة وحكم القانون.

منطقة الخليج لن تكون نفسها بعد اليوم. هذه حقيقة قد يسعى البعض لتجاوزها ولكن التطورات تؤكدها، وكذلك القوانين التي تنظم المجتمعات. فالتغيير قادم لا محالة، لانه تأخر كثيرا، ولأن الانظمة هيأت الارضية بسياساتها القمعية لنهضة شعوبها كضرورة حياتية وانسانية. فالسعودية التي ترفض ان تطور نظام حكمها او تضع دستورا ثابتا بمشاركة مواطنيها، او تقنن قيم الدولة الحديثة لا يمكن ان تستمر بهذا النمط الى الابد. ونظرا لشيخوخة الدولة ممثلة بمسؤوليها الكبار، فمن الصعب الاعتقاد بامكان حدوث تغير جوهري في هيكلية الحكم بما يفضي لنظام ديمقراطي عصري. بلدان الخليج مشدودة الى الماضي بحبال حديدية يصعب تفكيكها. فالشعور بالانتماء للقبيلة الحاكمة يطغى على الاحساس بضرورة بناء دولة حديثة يتعايش المواطنون فيها بحقوق وفرص متساوية. ولذلك باءت كافة المحاولات التي بذلت لتطوير النظام السياسي الحاكم بدول مجلس التعاون الخليجي بالفشل، وبقيت المنطقة اكثر مناطق العالم تخلفا في مجال الشراكة الشعبية في الحكم والادارة، وفشلت محاولات اقامة حكم القانون الذي لا ينطبق على القبائل الحاكمة وافرادها. هذا النمط من الحكم لا يستقيم مع قيم العصر وتطلعات المواطنين التواقين للحرية والعدالة والمعاملة الانسانية والشراكة السياسية. وتكشف الازمة التي كشفت اخيرا حول سوء معاملة العمال المهاجرين في الخليج جانبا من الازمة السياسية التي تعيشها شعوب المنطقة، والتي بسببها ما تزال السجون بانتظار من يخرج على "الحاكم". وقد استخدم الدين اداة لتطويع المواطنين وتجريم الخارجين على الحاكم الطاغية، وتم بذلك تأميم الدين والفتوى والعلماء والمساجد والمؤسسات الدينية لمنعها من اداء مهماتها وفق المعايير الدولية.

العصابة الحاكمة في البحرين تشعر هي الاخرى بالعجز عن اقامة نظام سياسي تعددي يفتح المجال امام المواطنين للمشاركة في الحكم وفقا لدستور يكتبه المواطنون لتنظيم اداء الدولة. وتقرير لجنة العلاقات الخارجية البريطانية، برغم انه يبرر للحكومة البريطانية تزويد العائلات الحاكمة بدول مجلس التعاون بالسلاح والعتاد، يطالبها ايضا بالضغط على العصابة الخليفية للقيام باصلاحات محددة خصوصا في مجال تطبيع التوصيات الصادرة عن عدد من الجهات. ومن الصعب الاعتقاد بجدية الحكومة البريطانية في ممارسة الضغط على العائلة الخليفية التي تعتبرها حليفة تاريخية وفية، ولكن صدور التقرير فتح آفاقا امام نشطاء حقوق الانسان والسياسيين للقيام بحملات سياسية واعلامية لوضع حد للانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ومنع قيام حكم القانون. الحكومة البريطانية اصبحت في وضع صعب لانها مطالبة بالضغط على صديق وفي يعتقد انه محمي بشكل كامل من قبلها. انها فرصة لممارسة المزيد من الضغوط الدولية لاجبار الحكم الخليفي على تطبيق التوصيات الكثيرة التي فرضها المجمع الدولي عليه. وهذا لن يتحقق الا اذا شعرت العائلة الخليفية ان مستقبلها في الحكم مشروط بوفائها بالتزاماتها وتطبيقها تلك التوصيات. وهذا امر لن يتحقق، وبالتالي فازمة البحرين متواصلة بانتظار الحسم الذي قد يتأخر ولكنه لن يكون لاغيا يوما، فحكم الشعب قادم والحكم القبلي الى أفول.

عامان على استشهاد علي الشيخ

سلامي بدمع الأسى مذ هوا ... لـــفقدي إليك وقلبي اكتوى
أيا نبض قلبي العليل الذي ... حـــواهُ بحبٍّ ربا واستوى
أنـاجي الليالي أيا من لـــهُ ... فؤادي احتواه ومنه ارتوى
حـــبيبي رحلت لربِّ السما ... شهيـــدًا هويت وقلبي هوى
ونعي الفراقِ يشق الصدى ... وسيل الدماءِ كجمر الغضا
وعـامان مرَّا بلا كوكب ... يضيء المسار الذي ما انجلى
فأنت هناك مع الخالدين ... ونحن هنا جرحنا ما سلى
فيا أيها النجم ما للسمـــــا ... تناغي محياك فوق الثرى
وعيناك فيها شعاع الوفى ... لـشعبك تدعو إله الورى

وتطلب من عاشقيك الصمود ... وتـــدعو الشباب لصدِّ العدا
وكل البطولات كانت هنا ... بسترة مذ كنتَ أنت الفتى
فيا فلذة القلب يا فارسا ... تلألأ في حاجبيه الفدا
ويا ربِّ هذا حبيبي علي ... تقـــبَّلهُ منِّي أيرضيك ذا
بعيد ترجل عن مهره ... وسترة أضحت كما كربلا
ليشفع عند الحسينِ لنـــا ... فنلقى عليًّا كما المصطفى